وتقولُ في تصغير الّذي اللّذيا وفي اللّتيّا فَتُبقي الفتحةَ وتزيدُ الألفَ فإنْ ثنيتَ قلتَ اللّذيّان واللّذيّون فحذفتَ الألفَ الزائدةَ دونَ الفِ التثمية لالتقاء الساكنين وكانَ حذفُ الأولى أوْلى لأنّ الثانيةَ تمحضّت للتّثْنِية ودلّتْ على الإعرابِ فهي أقْوى واختُلِفَ في تقدير حذفِها فقال سيوبيه هي محذوفةٌ غيرُ مُقَدّرة .

ويظهر أثرُ الخلافِ في الجمع فعندَ سيبويه اللّذيّون بضمّ الياءِ واللّذِين بكسرها كأنْ لم يكن فيه ألف ولو كان مقدراً كما أنّ التنوينَ في قولك واغلام زيداه حُذِفَ كأنْ لم يكن ولو كان مقدّراً لكانت الألفُ ياءً لكسرةِ الدال .

وعندَ الأخفشِ والمبرّد بفتح الياء في الحالين لتكون الفتحةُ دالّةً على الألفِ المحذوفة كالمطَفَيْن والأعْلَيْن .

176 .

- وأمّا تصغيرُ اللّائي واللّتي فقال سيبويه استَغْنوا عنه بتصغير واحدِهِ المتروكِ في جمعه وهو قولهم اللّتيات وهذا يَدُلّ على أنّ العربَ امتنعت منه وأمّا الأخفش فيقيسُه فيقولُ في اللائي اللّويئا فيقلبُ الألفَ واواً لأنّها مثلُ ألف فاعل ويُوقع ياءَ التصغير بعدَها ويقرّ الهمزةَ ويزيد ألفاً أخيراً ويحذفُ الياءَ التي بعد الهمزةِ لئلا تصيرَ الكلمةُ على ستةِ أحرف وكأنه حذفَ الياء لالتقاء الساكنين وكانت أولى بالحذفِ لأنّ الألفَ لمعنى ويقولُ في اللاتي اللّويئا على قاس ملا تقدّم وقال المازنيّ لَمّا لم يكن بدٌّ من حذفٍ حُذِفت الألفُ التي بعد اللاّم لأنّها زائدة فتقع ياءُ التصغير بعد الهمزة والتاء وتدغم فتصير الليّا واللّتيا كلفظ الواحد وحُكي عن بعضِهم من العربِ ضمّ اللام في اللّذيا واللّتيّا .

وأمّا مَنْ وأيّ فقد تقدّمَ الكلامُ في تصغيرِهما